جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم قانون المرافعات المدنية والتجارية

# مدى رقابة محكمة النقض على عمل الدوائر المدنية بالمحاكم الاقتصادية
## « دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث
**محمد عبد الحفيظ محمد الوكيل**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقى المليجى — رئيسًا ومشرفاً
  أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق – جامعة القاهرة
- الأستاذ الدكتور/ على رمضان بركات — عضوًا
  أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات – كلية الحقوق - جامعة بنى سويف - وعميد كلية الحقوق – جامعة الفيوم
- الأستاذ الدكتور/ الأنصارى حسن النيدانى — عضوًا
  أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات – كلية الحقوق – جامعة بنها – ووكيل الكلية (سابقاً)

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

• لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ •

صدق الله العظيم

سورة الحديد، الآية ٢٥

# إهـــداء

إلى والدي ووالدتى رحمهما الله

إلى أستاذى الدكتور

بهى الدين الإبراشى المحامى

حفظه الله

# شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على ما أسبغ من وافر نعمه الجليلة وآلائه الوفيره وتسديده وتوفيقه، فما الاعتماد إلا عليه ولا الاستمداد إلا منه، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والرسل، بشر وأنذر ووعد وأوعد وأنقذ الله البشر من الضلاله وهدى الناس إلى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ألا إلى الله تصير الأمور .

ثم أما بعد :

أبدأ بالشكر الجزيل لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ أسامه أحمد شوقى المليجى - أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات - كلية الحقوق – جامعة القاهرة**، لقبوله الاشراف على هذه الرسالة ، وعلى ما بذله من جهد وتقديم مع طول نفس ورحابة صدر ، أجزل الله له المثوبة ونفع به ، ورفع مقامه إذ كان لواسع علمه وطيب خلقه ودقة ملاحظاته الفضل في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود ، أسأل الله تعالى أن يديمه لكل طلاب العلم ، فجزاه الله عني خير الجزاء ومَن عليه بدوام الصحة والعافية .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذنا **الأستاذ الدكتور/ على رمضان بركات – أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات – كلية الحقوق – جامعة بنى سويف وعميد كلية الحقوق – جامعة الفيوم**، على تفضله بقبول مناقشة وتحكيم هذه الرسالة ، وقد تكبد عناء قراءتها

وتصحيح ما فيها من أخطاء ، رغم مشاغل سيادته حتى تخرج هذه الرسالة في أحسن صوره، جزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا **الأستاذ الدكتور/ الأنصاري حسن النيداني – أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات كلية الحقوق – جامعة بنها ووكيل الكلية (سابقاً)** ، على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه الرسالة، إذ تحمل عناء قراءتها وتصحيح ما بها من أخطاء رغم من ضيق وقته وكثرة مشاغله ، جزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء ، وجعله نبراسا للعلم والعلماء ، فلسيادته كل الاحترام والتقدير.

**الباحث**

# مقدمـــــة

كان الفرد في المجتمعات البدائية قاضى نفسه، يدافع بنفسه عن حقه ويستخلصه عنوة من الغير مما أدى إلى شيوع الفوضى، وكان المتبع في هذه المجتمعات البدائية – وقبل ظهور الدولة – أن صاحب الحق المعتدى عليه، وقبيلته، يمكنهم رد الاعتداء وتوفير الحماية لصاحب الحق المعتدى عليه، وهو ما كان يسمى بنظام الدفاع الخاص عن الحقوق.

مع تقدم المجتمعات بدأ الناس يشعرون بضرورة تنظيم العلاقات فيما بينهم فأخذو يحتكمون إلى ثالث يتولى الفصل فيما يعرضون من أوجه الخلاف، ومع ظهور الثورة الصناعية حققت المجتمعات طفرة كبيرة وتحولت من صورة المجتمعات البسيطة إلى صورة المجتمعات المعقدة التي تتشعب فيها العلاقات ومن ثم تتنوع بين أفرادها المنازعات، وتطورت وظيفة الدولة فأخذت تتكفل وحدها بإقامة العدل بين مواطنيها، وتولت بنفسها رد الاعتداءات على الحقوق عن طريق منع اقتضاء الشخص لحقه بنفسه من ناحية، وتخويل القضاء مهمة إعمال عنصر الجزاء الذى تضمنته القاعدة القانونية من ناحية أخرى[1] ، فلا يجوز للشخص أن يأخذ حقه بيده بل تتولى الدولة ذلك[2]، وهكذا تطور القضاء من قضاء خاص يتولاه الأفراد إلى قضاء عام تتولاه

---

(1) د. أسامه أحمد شوقى المليجي ، التصنيف الفني لوظائف وأعمال القاضي " دراسة مقارنة " ، طبعة ٢٠٠٨ ، دار النهضة العربية ، ص ٤ .

(2) المستشار/ عادل الشهاوى والمستشار الدكتور/ محمد الشهاوى – موسوعة التشريعات الاقتصادية – المشكلات العملية الهامة وشرح قانون المحاكم الاقتصادية – الطبعة الثانية – ٢٠١٠/٢٠١١ ، ص١.

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١ |
| أهمية البحث وبواعث اختياره ..... | ٥ |
| إشكاليات البحث ..... | ٧ |
| خطة البحث ..... | ٩ |
| **الفصل التمهيدى** | |
| **المحاكم المتخصصة وسيلة للإرتقاء بالعدالة** | |
| تمهيد ..... | ١٣ |
| **المبحث الأول:** ماهية المحاكم المتخصصة ومزاياها ..... | ١٤ |
| المطلب الأول: تعريف المحاكم المتخصصة ..... | ١٤ |
| المطلب الثانى: مزايا المحاكم المتخصصة ..... | ١٦ |
| **المبحث الثانى:** المحاكم المتخصصة فى مصر وبعض القانونية القضائية الأخرى ..... | ١٨ |
| المطلب الأول: المحاكم المتخصصة فى مصر ..... | ١٩ |
| المطلب الثانى: المحاكم المتخصصة فى بعض الأنظمة القانونية الأخرى ..... | ٢٤ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

## الباب الأول

## المحاكم الاقتصادية فى القوانين المقارنة والقانون المصرى


تمهيد ..... ٣٣

**الفصل الأول:** المحاكم التجارية فى بعض الأنظمة القانونية المقارنة . ٣٤

**المبحث الأول:** المحاكم التجارية فى الولايات المتحدة الأمريكية ... ٣٥

**المطلب الأول:** أسباب إنشاء المحاكم التجارية فى الولايات المتحدة الأمريكية ..... ٣٧

**المطلب الثانى:** المحاكم التجارية فى بعض الولايات الأمريكية ..... ٣٨

**المبحث الثانى:** المحاكم التجارية فى المملكة المغربية ..... ٤٦

**المطلب الأول:** التعريف بالمحاكم التجارية المغربية وقواعد اختصاصها بنظر الدعوى ..... ٤٨

**المطلب الثانى:** الإجراءات أمام المحاكم التجارية المغربية ومحاكم الاستئناف التجارية ..... ٥٩

**المبحث الثالث :** المحاكم التجارية فى القانون الفرنسى ..... ٦٣

**المطلب الأول:** تشكيل المحاكم التجارية الفرنسية ..... ٦٥

**المطلب الثانى:** قواعد اختصاص المحاكم التجارية الفرنسية بنظر الدعوى ..... ٧٠

**المطلب الثالث :** الإجراءات أمام المحكام التجارية الفرنسية .... ٧٦

**المطلب الرابع:** الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم التجارية الفرنسية ..... ٧٩

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثانى:** المحاكم الاقتصادية فى مصر ..... | ٨٣ |
| **المبحث الأول:** ماهية المحاكم الاقتصادية ..... | ٨٤ |
| **المطلب الأول:** تعريف المحاكم الاقتصادية ..... | ٨٤ |
| **المطلب الثانى:** الغرض من إنشاء المحاكم الاقتصادية ..... | ٨٧ |
| **المبحث الثانى:** قواعد اختصاص المحاكم الاقتصادية بنظر الدعوى ومدى قابلية أحكام دوائرها الإبتدائية للطعن ..... | ٩٣ |
| **المطلب الأول:** قواعد اختصاص المحاكم الاقتصادية بنظر الدعوى المدنية ..... | ٩٥ |
| **الفرع الأول:** الاختصاص النوعى للمحاكم الاقتصادية ..... | ٩٦ |
| **الفرع الثانى:** الاختصاص القيمى للمحاكم الاقتصادية ..... | ١١٨ |
| **الفرع الثالث:** اختصاصات القاضى الفرد بالمحكمة الاقتصادية . | ١٢٣ |
| **الفرع الرابع:** الاختصاص بمنازعات التنفيذ الاقتصادية .... | ١٣٦ |
| **المطلب الثانى:** مدى قابلية الأحكام الصادرة من الدوائر الابتدائية للطعن ..... | ١٤٧ |
| **الفرع الأول:** أحكام الدوائر الابتدائية التى تقبل الطعن بالاستئناف. | ١٤٧ |
| **الفرع الثانى:** مواعيد الطعن بالاستئناف على أحكام الدوائر الابتدائية بالمحاكم الاقتصادية ..... | ١٥٣ |

**الموضوع** **الصفحة**

## الباب الثانى
## رقابة محكمة النقض على أحكام المحاكم الاقتصادية
## ومدى كفاية هذه الرقابة


تقسيم ..... ١٦١

**الفصل الأول:** مدى رقابة محكمة النقض على أحكام المحاكم الاقتصادية ..... ١٦٢

**المبحث الأول:** رقابة محكمة النقض على قضاء محكمة الموضوع .. ١٦٣

**المبحث الثانى:** مدى قابلية الأحكام الصادرة من المحاكم الاقتصادية للطعن بالنقض ..... ١٧٣

**المطلب الأول:** الأحكام الصادرة ابتداء من الدوائر الاستئنافية الاقتصادية ..... ١٧٤

**المطلب الثانى:** الأحكام الصادرة من المحاكم الاقتصادية التى يطعن فيها النائب العام لمصلحة القانون ..... ١٧٧

**المبحث الثالث :** إجراءات نظر الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الاقتصادية والحكم فيه ..... ١٨١

**المطلب الأول:** دائرة فحص الطعون الاقتصادية ..... ١٨٢

**المطلب الثانى:** الدائرة الاقتصادية بمحكمة النقض ..... ١٨٨

**المطلب الثالث:** التصدى الوجوبى لمحكمة بالفصل فى موضوع الدعوى الاقتصادية المنقوض حكمها ..... ١٩٢

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثانى:** مدى كفاية دور محكمة النقض فى الرقابة على أحكام المحاكم الاقتصادية ..... | ١٩٩ |
| **المبحث الأول** : خطر رقابة محكمة النقض على أحكام الدوائر الاستئنافية بهيئة استئنافية وآثاره ..... | ٢٠٠ |
| **المطلب الأول:** مدى جواز الطعن بالنقض على أحكام الدوائر الاستئنافية بهيئة استئنافية ..... | ٢٠١ |
| **الفرع الأول:** عدم جواز الطعن بالنقض فى أحكام الدوائر الاستئنائية بهيئة استئنافية ..... | ٢٠١ |
| **الفرع الثانى:** إتجاه محكمة النقض فى شأن الطعون على أحكام الدوائر الاستئنافية بهيئة استئنافية ..... | ٢١٠ |
| **الفرع الثالث:** مدى كفاية طعن النائب العام بديلاً عن منع الخصوم من الطعن أمام محكمة النقض على الأحكام الدوائر الاستئنافية بهيئة استئنافية ... | ٢١٩ |
| **المطلب الثانى:** الآثار المترتبة على حظر رقابة محكمة النقض على أحكام الدوائر الاستئنافية بهيئة استئنافية .. | ٢٢٥ |
| **المبحث الثانى:** مدى كفاية دور محكمة النقض فى رقابة الأحكام الصادرة إبتداء من الدوائر الاستئنافية الاقتصادية ... | ٢٥٤ |
| **المطلب الأول:** مدى فاعلية دور محكمة النقض فى رقابة الأحكام الصادرة ابتداء من الدوائر الاستئنافية الاقتصادية. | ٢٥٥ |
| **الفرع الأول:** أهمية التقاضى على درجتين ..... | ٢٥٦ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفرع الثانى:** نهائية أحكام الدوائر الاستئنافية رغم صدورها على درجة تقاضى واحدة ..... | ٢٥٩ |
| **الفرع الثالث:** حالات عدم فاعلية دور محكمة النقض فى الرقابة على الأحكام التى تصدر ابتداء من الدوائر الاستئنافية ..... | ٢٦٢ |
| **المطلب الثانى:** الآثار المترتبة على عدم كفاية دور محكمة النقض فى الرقابة على الأحكام الصادرة إبتداء من الدوائر الاستئنافية الاقتصادية ..... | ٢٦٥ |
| **الخاتمة** ..... | ٢٧٣ |
| **النتائج** ..... | ٢٧٦ |
| **التوصيات** ..... | ٢٧٩ |
| **المراجع** ..... | ٢٨١ |
| **الفهرس** ..... | ٢٩٧ |

مستخلص الرسالة :

يدور هذا الموضوع حول رقابة محكمة النقض على أحكام المحاكم الاقتصادية وتنقسم الدراســـة إلى فصل تمهيدى وبابين، يتناول الفصل التمهيدى المحاكم المتخصصة ، أما الباب الأول فينقسم إلى فصلين ، الفصل الأول يدور حول المحاكم التجارية والمحاكم الاقتصادية فى بعض التشريعات المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية وفرنسا). أما الفصل الثانى فيتناول المحاكم الاقتصادية فى مصر وقواعد اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . وفى الباب الثانى الذى تم تقســـيمه إلى فصلين يعرض فى الفصل الأول رقابة محكمة النقض على أحكام المحاكم الاقتصـــادية ومدى قابلية هذه الأحكام للطعن بالنقض ، ثم إجراءات نظر الطعن والحكم فيـــه وآثاره . أما الفصـــل الثانى من الباب الثانى فقد تناول مدى كفاية دور محكمة النقض فى الرقابة على أحكام المحاكم الاقتصادية والآثار المترتبة على ذلك .

الكلمات الدالة ( فى حدود ٦ كلمات أو عبارات )

استئناف الاحكام

الدوائر الابتدائيه

الدوائر الاستئنافيه

قانون المحاكم الاقتصاديه

الاحكام المذيله بالصوره التنفيذيه

الطعن بالنقض